



الأميرة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

صان: الثلاثاء ٩ ربيع الأول سنة ١٤٢٠ هـ الموافق ٢٢ حزيران سنة ١٩٩٩ م

العدد : ٤٣٥٧



الأميرة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

صان: الأربعاء ٣ ربيع الأول سنة ١٤٢٠ هـ الموافق ١٦ حزيران سنة ١٩٩٩ م

العدد : ٤٣٥٦



نهرس العدد رقم ٤٣٥٧ الصادر بتاريخ ١٩٩٩/١/٢٢

رقم الصفحة	الموضوع
٢١٤٤	السيرة الجسدية
٢١٤٥	الطبقات رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٩ خاصة بأجور المعلمين الجركيين
٢١٤٩	الطبقات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٩ خاصة بالمستويات والطبقات والقطاعات
٢١٥٠	الطبقات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٩ خاصة بحمل موظفي الجمارك للسلاح
٢١٥٢	الطبقات رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٩ خاصة برسوم الكسور
٢١٥٧	الطبقات رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٩ خاصة بأسس توزيع الإجازات

مكتبة من الكتب

### التعريفية الجمركية

\* بناء على التسميب المشترك من كل من معالي وزير المالية ومعالي وزير الصناعة والتجارة وخطوة مدير عام الجمارك، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/٧/١٩٩٩ بالاستناد لأحكام المادة (١٤) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ الموافقة على إجراء التعديل التالي على جدول التعريفية الجمركية بالشكل التالي:-

#### التسميب

١- استناداً للصلاحيات المخولة إلينا بموجب المادة رقم (١٤) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨، ننسب بإجراء التعديل التالي على جدول التعريفية الجمركية كما هو مبين لراء كل بلد من بلدها في الجدول أدناه .

رقم البلد المستحق	بيان الأصناف	وحدة الترميم الاستخدام المقدر
5911.402	--- الأصناف المستخدمة في الحفاظ على صحة البيئة (١)	القيمة
5911.902	--- الأصناف المستخدمة في الحفاظ على صحة البيئة (١)	القيمة
7019.90	غيرها :	
7019.901	--- الأصناف المستخدمة في الحفاظ على صحة البيئة (١)	القيمة
7019.909	--- غيرها	القيمة 30 %

(١) تعنى ضمن الشروط والتحفيزات التي يقررها المدير العام .

٢- يعمل بهذا التعديل اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وزير الصناعة والتجارة  
محمد عصفور

وزير المالية  
الدكتور ميشيل ماروق

مدير عام الجمارك  
لؤي العبدالله

### تعليمات رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٩ خاصة بأجور المخلصين الجمركيين

استناداً إلى الصلاحيات المخولة لي بموجب القانون (ج) من المادة (١٦٩) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة (١٩٩٨) وبمادة على موافقة معالي الوزير ، أقرر تحديد أجور المخلصين الجمركيين مقابل قيامهم بالتخليص على البضائع لحساب المستوردين وعلى النحو التالي :-

أولاً- يضاف الوضع للاستهلاك ومعاملات الانقضاء المؤقت :-

١- جمره صان ، جمره صفيق ، البونددات ، جمره صلب الملكه صفاة النوايف الطرود البريدية :-

- تحدد الأجور للبيانات التي لا تزيد قيمة البضائع فيها على مبلغ (٥٠٠) دينار بمبلغ (عشرة دنانير) .
- تحدد الأجور للبيانات التي تكون قيمة البضائع فيها حتى (٢٠٠٠) دينار بمبلغ (عشرون ديناراً)
- تحدد الأجور للبيانات التي تكون قيمة البضائع فيها حتى (١٠٠٠) دينار بمبلغ (خمسة وعشرون ديناراً)
- تحدد الأجور للبيانات التي تكون قيمة البضائع فيها أكثر من (١٠٠٠) دينار بمبلغ (ثلاثون ديناراً)
- تحدد الأجور للبيانات سيارات المسافرين بمبلغ (عشرة دنانير) لكل سيارة ، أما السيارات الشاحنة والائبات الأخرى فتسالم ببيانات البضائع كما ورد في الفقرات (١-د) أعلاه.
- تحدد الأجور عن المكينات والحديد والمواسير والأخشاب التي يخلص عليها في جمره صفيق كالتالي :-

- (٢٥٠) لثا عن كل طن للأرسافيت التي لا تزيد وزنها على (٥٠) طن
- (١٥٠) لثا عن كل طن للأرسافيت التي لا تزيد وزنها على (١٠٠) طن
- (١٠٠) لثا عن كل طن للأرسافيت التي لا تزيد وزنها على (١٠٠) طن
- (١٠٠) لثا عن كل طن للأرسافيت التي لا تزيد وزنها على (١٠٠) طن

٣- تحدد الأجور للحاويات التي يخلص عليها في جمره صفيق بمبلغ (خمسة وعشرون) ديناراً لكل حاوية يضاف إليها مبلغ (عشرة دنانير) للحاويات الأخرى في البيان الواحد.

- ١- قطع غيار السيارات المستعملة وبيانات البضائع ذات المنشأ السوري للمتعدين الاصناف فتحدد أجور التخليص عليها كما ورد في القانون (١) من أولا اعلاه متضافاً إليها (عشرة دنانير) للبيان الواحد .
- ٢- أما الاثاث المنزلي المستعمل فيعمل كالتالي :-  
أ- تحدد أجور التخليص على اثاث حمولة سيارة رأس بمبلغ (عشرة دنانير) .  
ب- تحدد أجور التخليص على اثاث حمولة سيارة سمي تريلا بمبلغ (خمسة عشر ) ديناراً.

٢- جمره المنطقة الحرة الزرقاء:-

تحدد الأجور للبيانات التي يخلص عليها في المنطقة الحرة / الزرقاء حسب المعدلة المحددة في الفقرات (١-ب) من أولا اعلاه مع إضافة (خمسة دنانير) الى كل منها ، أما بيانات السيارات فيستوي مبلغ (عشرة دنانير) عن كل سيارة.

٣- كافة المراكز الجمركية الأخرى :

تحدد الأجور لكل بيان بمبلغ (عشرة) دنانير .



### تعليمات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٩ خاصة بالمستوصجات والطبائيات والمختبرات

استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب المرسوم رقم ١٦٠/٩٣ من ٢٢ كانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨. أقرر اتباع التعليمات التالية :-

- المادة (١) : يكون للجهات التالية المعنى المخصصة لها إزاء كل منها :
  - أ- المستوصجات هي مناطق جبيرة ذات أهمية تجارية لإيصال حجم البضائع منها عن متر مربع واحد ولها الصلاحيات وإقامة تفتيش الرصاص الجرمي عليها ومعدة استمارة الضائع طروداً أو قرطاً.
  - ب- الطبائيات هي سطح خشبي أو معبني يرتفع عن الأرض قليلاً بموازين وهي ذات أهمية تجارية بعضها مجهز إدارياً بمحطات تسجيل لمعالجة التحميل والتفريغ.
  - ج- المختبرات وهي عرصات نقل ذات أهمية تجارية تسير بمحطات تير بواسطة البضائع جرد التحميل ونقل وتفريغ البضائع.

- المادة (٢) : يجب أن يصرح في بيان الحركة والبيان الجرمي عن اعداد الطرود الواردة بها الضائفة بالتفصيل متى وإن كانت مجموعة بأية طريقة كانت.
- المادة (٣) : يسمح بالتصريح في بيان الحركة والبيان الجرمي عن عدد الطرود الواردة ضمن كسب مستوجب أو مختفورة أو على طبائيات على أنها واحدة واحدة ضمن الشروط التالية :-
  - أ- أن يذكر عدد الطبائيات أو المستوصجات أو المختبرات على أن تسليم وبيان الحركة والبيان الجرمي.
  - ب- أن ترفق قائمة تفصيلية تتضمن عدد الطرود والوزنات وعلامات وارقام ومحتويات كسب طرد من الطرود بالتفصيل التي تضمنت الضائفة ووزنها الموجودة في كل مستوجب أو طبائيات أو مختفورة.

المادة (٤) : يعمل بهذه التعليمات اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

مدير عام الجمارك  
نظمي العبدالله

### تعليمات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٩ خاصة بحمل موظفي الجمارك للسلح

استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب المادة ١٧٣ من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ أقرر اتباع التعليمات التالية :-

المادة (١) : يسمح لما يحمل السلاح :

- ١- الموظفون العاملون في مديرية مكافحة التهريب .
- ٢- الموظفون العاملون في المراكز الحدودية .
- ٣- الحاسبون ومساعدوهم للمكثفون بتبش الأوامر وتسليمها للترك .
- ٤- سائقو المراكز الحدودية .
- ٥- الخراس .
- ٦- أي موظف يرى مدير عام الجمارك أن طبيعة عمله تقتضي حمل السلاح .

المادة (٢) : يسمح للجهات التالية باليد اولا اعلان حمل للسلاحات ، أما الرشايات والبادق فلا يسمح بحملها الا من قبل الموظفين العاملين في مديرية مكافحة التهريب وأثناء الزيارات الرسمية .

- المادة (٣) : كيفية صرف الرشايات والبادق :
  - أ- يصرف رشاش واحد لكل دورية من الدوريات العاملة خارج المدن وفي المناطق الصحراوية .
  - ب- تصرف البنادق لكل من :-
    - ١- رؤساء الدوريات
    - ٢- أفراد الدوريات

المادة (٤) : يشترط صرف أي نوع من الأسلحة :

- أ- إقرار شهادة معينة من مديرة السلاح في الفترة حيث أن الموظف قد تعرض على السلاح الذي سيصرف له وأثنى استعماله .
- ب- تسليم أرقام الأسلحة لدى مديرية الأمن العام كما يتم تزويدها سنوياً بأسماء الموظفين المصرقة لهم الأسلحة وموصفاتها حسب الأصول .

سادساً: يتم شراء السلاح بالقرعة بالتملك من قبلها وبالتسليم مع الجهة التي تراها مناسبة لذلك .

سابعاً: يهدف السلاح بموجب مستند أصولي ويحتوي المستند بمثابة رخصة حمله .  
ثامناً: شروط استخدام الأسلحة :

- ١- يمنع استخدام السلاح من أي نوع كان داخل المدن والمناطق المأهولة بالسكان .
  - ٢- يمنع إطلاق النار على السيارات المأهولة إلا إذا كانت الوسيلة الوحيدة لتدبيرها في تخطيها بواسطة إطلاق النار على الإطارات .
  - ٣- يمنع الاحتفاظ بالبنادق والرشاشات داخل منازل الموظفين أو سياراتهم الخاصة وعند الانتهاء من الواجب يتم الاحتفاظ بها داخل المديرية .
- ثامناً: على كل موظف تفتي خدمته من الدائرة لأي سبب تسليم ما يجهزه من سلاح ويحوز السلاح للموظف الخال على الشاهد الاحتفاظ بالسلاح بالمصروف له لقاء التمن الذي تقدره الدائرة على أن تبلغ مديرية الأمن العام من أجل ترخيصه حسب الأصول .
- عاشراً: مدراء وروعاء مراكز الحركة مسؤولون عن تطبيق هذه التعليمات .  
حادي عشر: يعمل بهذه التعليمات وإقراراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

مدبر عام الجمارك  
نظمي المبدائل

### تعليمات رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٩ خاصة برسموم الخزن والديانات الأخرى والإعطاء منها وأهمية المطبوعات واللوحات

لغتنافاً للتصاريح المخولة إلى بموجب المادة (١٦٠) من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ لقر تحديد رسوم الخزن والديانات الأخرى والإعطاء منها وكذلك لبيان المطبوعات واللوحات على النحو التالي :-

المادة (١) :-

- ١- يحق لصاحب البضاعة إبقاء بضاعته في سلعته ومخزن ومستودعاته بحالة مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ دخولها دون تحقق رسوم الخزن عليها وتشمل هذه المدة يوم دخول البضاعة ويوم خروجها منها .
- ٢- تستوفي رسوم الخزن وفق القيم المبدئية بالحدود رقم (١) المرفق بهذه التعليمات عن البضائع المعزونة بعد انتهاء المدة المثل فيها في الفترة (١) من هذه المدة عن كل يوم من الأيام الثلاثة الأولى وتتضاعف عن المدة التي تتبها .
- ٣- تتحقق رسوم الخزن عن البضائع المصنوعة بعد الصبوع من تاريخ صدور قرار التحويل النهائي أو صدور قرار الحكم القضائي بشأنها .
- ٤- لا يجوز في تجاوز رسم الخزن المستحق عن نصف قيمة البضاعة المضافة .

المادة (٢) :-

- (أ) البضائع المعزونة للزوارات والقوافل والمناسبات الحكومية والخاصة القبولية والخاصة والمستودعات من قبلها بمطلة .
- (ب) البضائع التي تخزن في المخزن والمستودعات والحدائق الجمرية لاجل فحصها من قبل الجهات المختصة .

(ج) المضاعف الذي لم تسحب من المصادق والمعلن والمسدودات بسبب الإجازات العمومية.

المادة (٣) تحدد أثمان المطبوعات واللواحات التي تقدمها الدائرة وتسوفى من أصحاب العلاقة وحسب الجدول رقم (٢) المرفق.

المادة (٤) يسوفى مبلغ (٢) دينارين بدل استخدام أجهزة الحاسوب الخاصة بدائرة الجمارك في تنظيم وإصدار اللوائح بواسطة أسلوب معالجة المطبوعات (نظام جرس) وذلك لقاء كل بيان يتم تنظيمه عبر هذه الأجهزة.

المادة (٥) تسوفى بدلات الترخيص كالتالي :-

- (أ) مبلغ (١٠٠) ل.ت. من كل رخصة من رخص عدم.
- (ب) مبلغ (١٠٠) ل.ت. من كل رخصة من نوع إلماسيك في العادي (بشريا).
- (ج) مبلغ (١) دينار لكل رخصة من نوع السلك المعني (بشريا).
- (د) مبلغ (١) دينار لكل رخصة معنية من نوع الكفل.

المادة (٦) :-

(أ) على المتوكلات الوطنية الصادرة من بدلات الترخيص الواردة في المادة الخامسة.

(ب) تبقى أسعار تشاكلة قوائم التسوية والرخصة في العراق من بدل الترخيص المشار إليه في الفقرة (أ) من المادة الخامسة.

المادة (٧) يسوفى مبلغ (٤) دينار عن كل عينة يتم تحليلها في مختبرات الدائرة بناء على طلب المصالح.

سحب جيت شامسة ودية إلماسيك من ل.ت. رقم واحد و ١٠٠ دينار  
ل.ت. رقم واحد و ١٠٠ دينار

المادة (٨)

أ - تسوفى رسوم الفزن المشار إليه في المادة (١) من هذه التعليمات لحساب الإيراد العام.

ب - تظل أثمان المطبوعات والرماس والبدلات الأخرى لحساب بدلات الخدمات.

المادة (٩) تبقى التعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٨٣ وتعديلاتها.

المادة (١٠) تبقى البلاغات الصادرة عن الدائرة والمتعلقة بأعطامات بعض مسائط النقل والمسجلة في الدول العربية من بدلات دفتر المردود الخاص بالمسويات الأجنبية المشار إليه بالجدول رقم (٢) المرفق سارية المفعول.

يمنع بهذه التعليمات اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

وزير المالية/ الجمارك  
الدكتور موشلي ماركو





تعليمات رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٩  
خاصة بأسس توزيع الإكراميات

مستنداً للتصاريح الموقعة في بعض المادة ٢٤٢ من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨، تقررابع التعليمات التالية للهدف تنظيم صرف الإكراميات على مستطها :-

اولاً: قيد الحصة المقررة لتوزيع الإكراميات من الترميمات الجمركية وقيمة المواد والبضائع ووسائل النقل المصادرة في حساب امات الإكراميات .

ثانياً: توزيع امات الإكراميات على النحو التالي :-

- ١- ٥٠٪ من امات الإكراميات توزع كمكافأة شهرية على الأشخاص الذين يولون اكتشاف وحبط المخالفات وجرائم التهريب وعلى رؤسائهم والأشخاص الذين يساعدون في تلك الاعمال وحسب جهد كل منهم .
- ٢- ٢٥٪ من امات الإكراميات توزع على الموظفين الذين لا يباح لهم الاشتراك في اجراءات كشف وحبط المخالفات وجرائم التهريب .
- ٣- ١٠٪ من امات الإكراميات امدقوق الادارة والخدمات الاجتماعية .
- ٤- ١٠٪ من امات الإكراميات وار اسياطي ومكافآت تشجيعية ولكافة التهريب .
- ٥- ٥٪ من امات الإكراميات كمكافآت قصص للدارل المكره .

ثالثاً: يحدد مدير عام الجمارك الاجراءات المتعلقة بصرف الإكراميات على مستطها على ان يراعي اسس كرونها الجدية المبذول في تحقيق واقعة الضبط .

رابعاً: ان وجدت اسباب موزة تتطلب صرف مكافأة تشجيعية مناسبة للمخون او الضابطين خلال المبالغ "التيبلغها من الإكراميات يتم دفع التسيب في من قبل مدير عام الجمارك لصرف المبالغ المبالغ من لافض امات الإكراميات .

خامساً: يعمل هذه التعليمات اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

وزير المالية/ الجمارك  
الدكتور ميشيل ماركو